التربية الإعلامية كآلية للحد من الجريمة السيبرانية على شبكة الانترنت

ـ بين إلزامية التأطير وضرورة الاستخدام ـ

Internet Media education as a mechanism to reduce cyber crime on the -Accompaniment and Use-

الطيب عيساوي*[1]، هشام شكاردة[2]

[1]جامعة محمد الصديق بن يحي– جيجل (الجزائر)، tabiscience@gmail.com

[2] جامعة محمد الصديق بن يحي– جيجل (الجزائر)، hichamchekarda993@gmail.com

تاريخ الاستلام:2020/07/12 تاريخ القبول:2020/08/25 تاريخ النشر:2020/09/15

الملخص: تعددت الأساليب الإجرامية عبر مختلف محطات التاريخ الإنساني ذلك أنها كانت دائمة التغير والتطور وفق ما تقتضيه الظروف المحيطة وما توفره الإبتكارات العلمية من أدوات ووسائط، جعلت من هذه الأخيرة تتأقلم مع كل هذه المستجدات لتصبح أيضا أكثر فعالية وخطورة على الفرد والمجتمع، فالجريمة السيبرانية تعتبر اليوم من أعتى التحديات التي تواجه الدول والحكومات، حيث تشكل هذه الظاهرة السلبية محور إهتمام الباحثين والعلماء حول العالم لما لها من مساوئ وتأثيرات غير مرغوبة على مظاهر الإستقرار الإجتماعي.

فالهدف من وراء هذه الإشكالية هو البحث عن بعض المؤشرات المعرفية التي ترشدنا إلى ما يمكن أن تحققه التربية الإعلامية كآلية فعالة في مجال حماية المعطيات الشخصية ذات الخصائص الرقمية، فتحكم في الكم الهائل من المستخدمين لمنصات التفاعل الافتراضي بصورة تامة ومباشرة يعد ضربا من المستحيل، إلا أنه يمكن الاعتماد على مجموعة من الميكانيزمات الكفيلة بتدريب الأشخاص مهما تنوعت فئاتهم العمرية على طرق وكيفيات التعامل مع تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة، وذلك قصد التقليل من مخاطر الجريمة الإلكترونية واحتوائها على مستوى شبكة الإنترنت.

الكلمات المفتاحية: التربية، التربية الإعلامية، الجريمة، الجريمة السيبرانية، الإنترنت.

Abstract: Criminal methods have multiplied through different stations in human history, as they have been constantly changing and developing according to the requirements and scientific innovations provided by tools and the media, which has made cybercrime adapt to all these developments to become also more effective and dangerous for the individual and society, because cybercrime is considered today One of the biggest challenges facing countries and governments, where this negative phenomenon is central to the attention of researchers and scientists around the world because of its drawbacks and unwanted effects on aspects of social stability.

The objective of this problem is to look for certain cognitive indicators that guide us towards what media education can achieve as an effective mechanism in the protection of digital personal data, so it is impossible to completely and directly control the large number users of virtual interaction platforms, but it can rely on a group of training mechanisms for people, whatever their age group, on the means and methods of processing modern technologies. information and communication, in order to reduce the risks of electronic crime and to contain it at the level of Internet.

Key words: education, media education, crime, cyber crime, internet

* المؤلف المرسل.

1- مقدمة:

تعتبر التربية الإعلامية من الآليات المهمة جدا في مجال التعامل مع مضامين وسائل الإعلام بكافة أصنافها ومجالات تخصصها، فقد صار هذا التوجه ضروريا اليوم أكبر من أي وقت مضى فمحتويات وسائل الإعلام لم تعد تلك الأفلام والبرامج التلفزيونية العادية والبسيطة أو مجموعة من النشرات الإخبارية والمقالات الصحفية الروتينية والتي تهتم فقط بنقل الوقائع والأحداث، بل تعدتها لتصبح أكثر قوة وتعقيد بسبب تغلغلها في معظم أقسام ومناحي الحياة الإجتماعية والإنسانية، فتحديد محاسن ومساوئ تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة يجرنا للحديث بإسهاب عن أنماط الاستخدام وعادات التعرض من قبل الجمهور إضافة إلى الاسلوب الذي يتخذه هؤلاء في عمليات الإتصال التفاعلي عبر شبكة الأنترنت، والتي تعتبر بدورها واحدة من الأقطاب الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، فالملاحظ الآن هو استفحال ظاهرة الجريمة الإلكترونية التي لم تكن موجودة ومعروفة لدى الناس قبل الانفجار الرقمي والذي خلق نوعا جديدا من الاعتداءات والأساليب الإجرامية الخارجة عن نطاق التحكم فيها من قبل المؤسسات الأمنية عبر العالم والتي لا تزال تفتقد القاعدة القانونية الكافية لاحتواء هذه الآفات، فأغلب الشركات الدولية اليوم تعاني من القرصنة والهجمات السيبرانية التي تخترق قاعدة البيانات الخاصة بها بشكل دائم ومستمر الأمر الذي حتم عليها تعزيز دفاعاتها لصد الاعتداءات الإلكترونية على مستوى الشبكة الدولية للاتصالات، وعليه فإن الطريقة الوحيدة المتاحة في هذه الحالة هي العمل على الاشتثمار في منظومة التربية الإعلامية وتوظيفها على الأقل للحد ولو نسبيا من الجريمة السيبرانية في انتظار إعداد النصوص القانونية القادرة على مكافحة هذه العمليات السلبية والخطيرة داخل مساحات التفاعل الافتراضي.

2- تحديد الإشكالية:

تحتل وسائل الإعلام مساحة كبيرة من صور التفاعل الإجتماعي فقد استمدت هذه الأهمية من الوظائف التي تقوم بها داخل المجتمعات الإنسانية كنشر الأخبار وتغطية الأحداث والمجريات وكذلك بث فعاليات الإنتاج الإعلامي بأنواعها مثل البرامج والمسلسلات وغيرها، فالتعرض لما تتيحه هذه الوسائل من خدمات يحتاج في حقيقة الأمر إلى دراية وافية بالخلفيات الثقافية والاجتماعية للرسالة الإعلامية حتى يتسنى لنا معرفة مصدرها وأهدافها الدعائية بدقة واحترافية، ولذلك شكلت التربية على وسائل الإعلام أو كما تسمى اختصارا بالتربية الإعلامية محور اهتمام علماء النفس والاتصال في العقود الأخيرة لما لها من أهمية قصوى في تهيئة القاعدة المناسبة لكيفية متابعة وإدراك مضامين وسائل الإعلام والاتصال، وأيضا اعتناق الأفكار التي تنشرها المؤسسات الإعلامية ومواقع التواصل الإجتماعي والتي شملت كافة فئات المجتمع ولم تستثني أي نسق أوجزئية داخل المخيال الإجتماعي العام، فالتربية الإعلامية هي مجموعة من الأدوات والقواعد التي يستوجب تلقينها للأفراد بهدف توعيتهم بسلبيات وإيجابيات تكنولوجيات الإعلام والاتصال التقليدية والحديثة وإعلامهم كذلك بالفرص الكثيرة التي يوفرها التدفق الضخم للمعلومات داخل الفضاء الرقمي والإعلامي، حيث انه لا يمكن الاستفادة مما توفره الوسائط المتعددة للاتصال دون التربية على طرق وسبل التعامل معها، فالعديد من متتبعي وسائل الإعلام ورواد المواقع الإلكترونية يجهلون التأثيرات المدمرة والأهداف الغير المعلنة للنشاط الإعلامي ويتفاعلون بسجية مع تلك المؤثرات والفيديوهات دون أن يحاولوا معرفة ما يمكن أن تشكله من مخاطر على هويتهم الإجتماعية وبياناتهم الشخصية.

ومن هذا المنطلق فإن من بين المظاهر التي أساءت لأنشطة الإتصال الإلكتروني هي آفة الجرائم الرقمية والتي ألقت بظلالها في الآونة الأخيرة على الكثير من الفاعلين في هذا المجال من أفراد ومؤسسات وغيرها، فالجريمة السيبرانية هي الإسقاط الافتراضي لمفهوم الجريمة المعروفة على أرض الواقع فنقاط الإشتراك بينهما تتجسد فيما تحدثه من أضرار ومشاكل داخل المنظومة الإجتماعية ككل، فالابتزاز والتشهير والقذف أصبحت من التصرفات الشائعة على مستوى منصات الإعلام التفاعلي إضافة إلى اختراق البيانات الشخصية والخاصة للأفراد والتي أجبرت معظم الآكاديمين والمختصين على دق ناقوس الخطر لما تسببه هذه الإشكالية من مآسي وتعطيل للمصالح على نطاق واسع، وعليه فقد تم بالفعل مؤخرا تحديد باقة من الإجراءات التي يمكن لها التقليل من تهديدات الجريمة الإلكترونية عن طريق إشراك الهيئات الأمنية إلى جانب مؤسسات التنشئة الإجتماعية كالمساجد ومنظمات المجتمع المدني والإعلام وذلك من خلال الأيام الدراسية والتحسيسية إلا أنها تبقى غير كافية، والسبب يرجع في ذلك إلى تغيب العديد من العناصر الجوهرية القادرة على جعل ممارسة الجريمة الافتراضية غير فعالة على النحو المراد ألا وهي معايير التربية الإعلامية، والتي يجب تبسيطها وهيكلتها كنماذج تربوية موجهة لتلاميذ الطور الابتدائي أو في صورة دورات تكوينية منوعة خاصة بكل أطياف وفئات المجتمع، فتعليم النشء على كيفيات استعمال التكنولوجيات الإعلامية يحتاج إلى مدة زمنية طويلة لترسيخ المعالم التوعوية بخطورة التشارك الإعتباطي والعشوائي للصور والمعلومات الشخصية والتي تصير مع مرور الوقت واحدة من الأسلحة التي تعتبر من المقومات المناسبة للعمليات الإجرامية ذات الأبعاد الرقمية.

إن شبكة الأنترنت بكل خصائصها ومواقعها تشكل المتنفس الجديد لجيل جديد من المستخدمين المتلهفين للإبحار في عالم غير متناهي من المعلومات والأخبار والروابط المتشعبة التي سهلت الوصول إلى المعلومة بسرعة وبجودة عالية، حيث إتسمت الأنترنت في العقود الأخيرة بباقة من التعديلات والتحسينات التي لم تكن موجودة من قبل في وسائل التواصل التقليدية نذكر منها مثلا اللاتزامنية والامكانية في تصفح المنصات والقنوات الإخبارية الإلكترونية وأيضا خاصية التحديث المستمر للمستجدات والوقائع على مدار الساعة، فهذه الوسائط الإتصالية المتطورة أفرزت أنماطا مستحدثة من التبادل والتعارف الحضاري في كافة أرجاء المعمورة وحولت العالم إلى غرفة كونية تتميز بالإختلاف الثقافي واللغوي وتشترك في كثافة الإستخدام والإستغلال وكذلك المعاناة مع ظاهرة الجريمة الإلكترونية والقرصنة بالصورة التي أدت إلى تفتيت الجمهور لوحدات مستقلة تسمى جزيئات الجمهور النووي، والتي تنشارك في بعض الإتجاهات وتتباين في البعض الأخر فمن الصعوبة بما كان التحكم في هذا النوع من الجمهور الإفتراضي بطريقة دقيقة وواضحة الملامح أو الحد نهائيا من صور الإجرام الإلكتروني وهذا راجع لإنعدام الآليات القانونية والدراسات الآكاديمية الكافية لإحتواء وفهم هذا الشكل المعاصر من الإتصال الإلكتروني المتدفق والغير متجانس من حيث المؤشرات المعرفية والديموغرافية وغيرها من العناصر المحددة الأخرى، فالأولوية القصوى الآن تتمثل في محاولة التعرف على الأبعاد الإجتماعية والإقتصادية المحيطة بظاهرة الجريمة السيبرانية وحجمها بالعمل على تحليل الأسباب والدوافع الإنسانية والنفسية التي جعلت من هذا الفضاء مرتعا مثاليا لكل قنوات وأذرع الإجرام الرقمي الرهيب، فقد هدد هذا النمط من الإتصال بقاء واستمرارية عادات وتقاليد التواصل الإجتماعي المتعارف عليها منذ قرون حتى أنه تجاوز المفهوم البسيط للفضاء الإفتراضي إلى نموذج أعم وأشمل من ذلك تمثل في تشكل مفهوم المجتمع الرقمي والذي أدى إلى إحداث تغييرات جذرية على الثقافة الإتصالية للمجتمع، وأرغم أيضا الأخصائيين الاجتماعيين على إعادة النظر فيما يمكن أن توفره الإنترنت من آليات مستحدثة

مستقبلا تكون في يد العصابات والهاكرز بسهولة ودون أي عناء وبالتالي زيادة تفاقم المشكلات والإحتقان داخل الحيز الإفتراضي للتواصل الإنساني .

وعطفا على ما سبق ذكره يمكن صياغة التساؤل الرئيسي التالي: كيف يمكن الإستعانة بالتربية الإعلامية كآلية للحد من الجريمة السيبرانية على شبكة الانترنت؟

وتندرج ضمنه التساؤلات الفرعية الآتية:

1- هل تساهم التربية الإعلامية في رفع معدلات الوعي الإعلامي في المجتمع الإفتراضي ؟

2- ماهي الفئة العمرية الاكثر تضررا من الجريمة السيبرانية والتي يجب أن تستفيد من التربية الإعلامية؟

3- ما هو مستقبل التربية الإعلامية والحماية القانونية في ظل تطور الأساليب الإجرامية على شبكة الأنترنت ؟

وللإجابة على تساؤلات الدراسة تم تقسيم وهيكلة البحث على النحو التالي:

المحور الأول: مدخل مفاهيمي نظري.

المحور الثاني: منهجية البحث.

المحور الثالث: التربية الإعلامية والوعي الإجتماعي داخل الفضاء الإفتراضي.

المحور الرابع: التربية الإعلامية كأداة لتجنيب الشباب والمراهقين من الوقوع في فخ الجريمة السيبرانية.

المحور الخامس: مستقبل الآليات الإعلامية والقانونية في مواجهة الجريمة الإلكترونية.

1.المحور الأول: مدخل مفاهيمي نظري.

1.1. تعريف التربية:

"هي العمل الذي يقوم به جيل بالغ تجاه اللذين لم يبلغوا رشدا كافيا والغرض من ذلك هو إعدادهم البدني والأخلاقي للدخول في المجتمع و الحياة القادمة" (القائمي:**1988.ص12**)

إجرائيا: هي مجموعة القيم الأخلاقية المستمدة من القواعد الدينية والعادات الاجتماعية والتي تساهم في توجيه سلوك الأفراد داخل مجتمعهم.

2.1. تعريف التربية الاعلامية:

حسب توصيات مؤتمر فيينا عام 1999 الذي انعقد تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة اليونسكو قدمت التعريف التالي: "تختص التربية الإعلامية في التعامل مع كل وسائل الإعلام وتشمل الكلمات والرسوم المطبوعة والصوت والصور الساكنة والمتحركة ، التي يتم تقديمها عبر أي نوع من التقنيات...تمكن الأفراد من الوصول إلى فهم وسائل الإعلام التي تستخدم في مجتمعهم والطريقة التي تعمل بها وبالتالي تكسبهم مهارات استخدام هذه الوسائل"(عبد الرحمان:**ب د.ص20**)

وتعرف أيضا أنها عملية توظيف وسائل الاتصال بطريقة مثلى من أجل تحقيق الأهداف التربوية المرسومة في السياسة التعليمية والإعلامية للدولة، ولا يقتصر تأثيرها على الطلبة في المدرسة إنما يتعدى ذلك إلى التأثير في الآباء والأمهات والإخوة والأخوات داخل الأسرة والى التأثير في كافة أفراد المجتمع. (مصطفى:**2017. ص27**)

وهي كذلك جميع الجهود والأنشطة الإعلامية الداعية والهادفة التي تبثها وسائل الإعلام المكتوبة والأنشطة الإعلامية الداعية والهادفة والتي تساعد على بناء الإنسان وإعداده من جميع النواحي الأخلاقية والعقلية والروحية والاجتماعية

والاقتصادية. فالتربية الإعلامية لا يمكن أن تتم بشكل مقصود مباشر وإنما يمكن أن تتم من خلال بث القيم التربوية والأخلاقية في محتوى الرسالة الإعلامية حيث يكون تأثيرها متدرجا وغير مباشر حتى تؤتى ثمارها وأنها ذلك النظام أو النسق التربوي المسؤول عن تنمية الحس الإعلامي لدى المواطنين في مراحل العمر المختلفة (علي: **2015. ص38**)

وتعرف أيضا على أنها مشروع دفاع يمثل هدفه في حماية الأطفال والشباب من المخاطر التي استحدثتها وسائل الإعلام ونصب التركيز على كشف لرسائل المزيفة والقيم "غير الملائمة" وتشجيع الطلاب على رفضها وتجاوزها (الصرايرة: **2014. ص55**)

3.1. تعريف الجريمة:

.لغة: "الجريمة من أجرم واجترم جرما، أي اكتسب ذنبا أو إثما يراد بها التعدي"

.اصطلاحا: "الجريمة هي فعل سلوكي مادي أو معنوي معاقب عليه شرعا وقانونا دنيويا أوأخرويا" (مكماش:**2006.ص27**)

4.1. الجريمة السيبرانية:

وصفت تاتيانا الجرائم السيبرانية على أنها هجرة الجريمة التقليدية على الانترنت، وعرفت الجرائم السيبرانية أنها:"نوع جديد من الجرائم وهو الوصول غير المشروع والتدخل غير المشروع في البيانات والنظام"

وعرف أيضا اتفاق منظمه شنغهاي للتعاون يعرف الجرائم السيبرانية على أنها "استخدام موارد المعلومات والتأثير عليها في المجال المعلوماتي لأغراض غير مشروعة" (حميد:**2019.ص85**)

وتعرف أيضا على أنها "جرائم التعدي على البيانات المعلوماتية تشمل الجرائم التي يكون موضوعها البيانات المعلوماتية، أي التي تقع على بيانات معلوماتية، وهي جرائم التعرض للبيانات المعلوماتية، وجرم اعتراض بيانات معلوماتية"

وهي أيضا "جرائم التعدي على الأنظمة المعلوماتية تشمل جرائم الولوج غير المشروع إلى نظام معلوماتي أو المكوث فيه، مع التعرض للبيانات المعلوماتية وجرائم إعاقة عمل معلوماتي"

"إساءة استعمال الأجهزة أو البرامج المعلوماتية بغرض استخدام جهازا أو برنامجا معلوماتيا أو أي بيانات معلوماتية معدة أو كلمات سر أو كودات دخول، وذلك بغرض اقتراف أي من الجرائم المنصوص عليها سابقا" (الردفاني:**2014.ص168**)

5.1. الإنترنت:

عرفها محسن أحمد الخضري أنها "شبكة تحتوي على مجموعة مختلفة من شبكات الكمبيوتر ذات القدرات الفائقة على نقل المعلومات، وحفظها وتحديثها وهي منتشرة على مستوى العالم" (مسعودي:**2010. ص42**)

كما تعرف أنها "شبكة عالمية من الشبكات الحاسوبية المختلفة والمتصلة ببعضها البعض بحيث تتمكن كل منها من بث البرامج نفسها في وقت واحد." (المحمود: **2007.ص310**)

وتعرف الانترنت أنها "شبكة واسعة الامتداد وترتبط بملايين الشبكات دون اعتبار للحدود الجغرافية وتعرف "بالشبكة الدولية للمعلومات" وهي مكونة من مجموعات من الحواسيب في أماكن مختلفة من العالم التي تتصل ببعضها

البعض باستخدام لغة مشتركة حيث يتم هذا الاتصال بغض النظر عن نوعية هذه الأجهزة أو أنظمة التشغيل المنصبة فيها. " (بوباح:**2011.ص57**)

2. المحور الثاني: منهجية البحث

يعد هذا البحث دراسة نظرية وقد إستخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي وهو طريقة لدراسة "الظواهر أو المشكلات العلمية من خلال القيام بالوصف بطريقة علمية، ومن ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين تمنح الباحث القدرة على وضع أطر محددة للمشكلة، ويتم استخدام ذلك في تحديد نتائج البحث". (**https://www.mobt3ath.com/dets.php?page=185**)

حيث إعتمدنا في هذا البحث على الملاحظة العلمية البسيطة وتعتبر الملاحظة واحدة من أدوات جمع البيانات حيث تقوم على جمع المعلومات عن طريق مراقبة عينة مجتمع الدراسة، وملاحظة مختلف السلوكيات، دون إخفاء أي عنصر أو إهماله، حيث يتم من خلال هذه الأداة دراسة العينة دراسة شاملة وتحليلها للحصول على النتيجة التي يهدف البحث لمعرفتها.

تتمثل أهمية هذا البحث في العمل على تحديد المقومات الأساسية للتربية الإعلامية والدور الذي يمكن ان تلعبه في تأطير عملية التفاعل الإعلامي ووسائطه المتعددة بين مختلف الفئات الإجتماعية، وتحمي كذلك البيانات الشخصية للأفراد من خطر الجرائم الإلكترونية.

فالهدف من هذه الدراسة هو السعي للبحث عن الآليات والحلول النفسية والعلمية وكذلك الإتصالية القادرة على تغير الأوضاع السلبية التي تعيشها منظومة التفاعلية داخل شبكة الأنترنت، ما يستلزم التحقق أكثر من نجاعة التربية الإلكترونية في مكافحة الجريمة السيبرانية.

أما فيما يتعلق بمنظور الدراسة فقد ركز الباحث على إستخدام نظرية الحتمية القيمية للمفكر عبد الرحمن عزي والتي تعتبر من أنسب المنظورات لإشكالية هذا البحث وأكثرها ملائمة، باعتباره تنظر للمجتمع والإعلام ومختلف المكونات والهيئات كشبكة من العلاقات الاجتماعية، فهذه "النظرية تنطلق من افتراض أساسي يعتبر لإعلام رسالة وأهم معيار في تقييم الرسالة هو القيمة التي تنبع أساسا من المعتقد، ولذلك فإن تأثير وسائل الإعلام يكون إيجابيا إذا كانت محتوياته وثيقة الصلة بالقيم، وكلما كانت الوثائق أشد كان التأثير إيجابيا وبالمقابل يكون التأثير سلبيا إذا كانت المحتويات لا تتقيد بأية قيمة أو تتناقض مع القيمة، وكلما كان الابتعاد عن القيمة أكبر كان التأثير السلبي أكثر، ويعتبر مفهوم السالب والموجب من بين المفاهيم الجديدة التي قدمها عبد الرحمن عزي بالإضافة إلى المخيال الإعلامي (في مقابل الرأي العام)، والزمن الإعلامي، والرأسمال الإعلامي الرمزي، والوضع و الخيال "والتمعقل" (من استخدام العقل) وفعل السمع والبصر والبنية القيمية وغيرها، وهي بمثابة مباحث فرعية يرتكز عليها النسق الكلي في هذه النظرية". (عبد الرحمن عزي:**2003.ص 112**.) أما أهم الركائز –المبدئية– التي تقوم عليها النظرية فتتمثل حسب عبد الرحمن عزي في:

ـ أن يكون الاتصال نابعا ومنبثقا من الأبعاد الثقافية والحضارية التي ينتمي إليها المجتمع.

ـ أن يكون الاتصال تكامليا؛ فيتضمن الاتصال السمعي البصري، والمكتوب والشفوي الشخصي، مع التركيز على المكتوب لأنه من أسس قيام الحضارات.

ـ أن يكون الاتصال قائما على مشاركة واعية من طرف الجمهور المستقبل لا أن يكون أحاديا متسلطا.

ـ أن يكون الاتصال دائما حاملا للقيم الثقافية والروحية التي تدفع الإنسان والمجتمع إلى الإرتقاء والسمو. (عبد الرحمن عزي. **2003 .ص 143–144.**)

3. المحور الثالث: التربية الاعلامية والوعي الاجتماعي داخل الفضاء الافتراضي.

1.3. أهمية االتربية الإعلامية في تعزيز مهارا ت استخدام الأفراد للعالم الافتراضي:

تسعى التربية الإعلامية لجعل الأفراد قادرين على فهم العملية الاتصالية والإعلامية وامتلاك مهارات المناقشة الإعلامية، ونقد المحتوى الإعلامي، ومنح الفرصة للمشاركة في صياغة المحتوى الذي يعبر عن أفكارهم وآرائهم ويحمل قيمة ومنفعة تعود على الفرد ومحيطه الاجتماعي.

ولقد رافقت التربية الإعلامية العملية الاتصالية منذ ظهور وسائل الإعلام والاتصال القديمة، وصولا إلى الحديثة منها أو ما يسمى بالعالم الافتراضي خاصة شبكات التواصل الاجتماعي ذات الكم الكبير للمعلومات، والصادرة من مستخدمين يحملون ثقافات مختلفة، واتجاهات متعددة، من هنا يجد المستخدم نفسه أمام محتويات ومضامين قد تكون غير مؤكدة المصدر أو تختلف مع أفكاره، في هذه الحالة يكون للتربية الإعلامية دور في مساعدة المستخدم في انتقاءه للمضامين التي يتفاعل حولها، سواء كانت تحمل فيها إيجابية أو سلبية لهذا دعت الحاجة لدراسة التربية الإعلامية وما تتيحه من أجل تكوين مستخدم واعي إعلاميا في عصر يفرض التعامل مع شبكات التواصل الاجتماعي في التعامل مع الإعلام لأنه كان إعلام محلي قبل ثلاثين عاما لم تكن هناك مشكل محدود التأثير، باستثناء بعض الإذاعات العالمية.

أما اليوم في عصر ثورة الإعلام والمعلومات والاتصالات فإن الأمر مختلف، وأصبحت الحاجة إلى الوعي الإعلامي شيئا مهما وضروري ومن هنا تبرز أهمية التربية الإعلامية لدى المستخدمين في كيفية التعامل مع مضامين الرسالة الإعلامية وخاصة الإلكترونية منها نحن نتحدث كثيرا عن أهمية الوعي الإعلامي ولكن كيف نزرعه في أبنائنا ونجعلهم يكتسبون هذه المهارة، إنها ببساطة التربية الإعلامية اغتنام الفرصة السانحة في الإعلام الجديد على مستوى العالم وهذا هو أحد أبرز جوانب أهمية التربية الإعلامية، بحيث نشجع أبنائنا على إنتاج مضامين إعلامية ونشرها وبثها بما يعبر عن وطنيتهم وثقافتهم وحضارتهم حماية النشئ والشباب من التأثيرات السلبية لوسائل الإعلام ومضامينها المختلفة، خاصة لما نعيشه في زمن العولمة وعصر السماوات المفتوحة تزيدهم بالخبرات اللازمة لمساعدتهم على الاستخدام الأمثل لوسائل تكنولوجيا الاتصال ومواكبة التطورات المستمرة بل والسريعة في المجتمع المعلوماتي المحيط بنا من هنا برزت الحاجة إلى اعتماد التربية الإعلامية في المناهج الدراسية في المدارس والجامعات ويمكن رصد العديد من المؤتمرات وورش العمل والدورات التدريبية والفعاليات العلمية التي جرت في هذا الإطار بدعم من المنظمات العربية والدولية المتخصصة كمنظمة اليونسكو والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وغيرهما بهدف التعريف بآليات عمل الإعلام ووسائله وكيفية التعامل مع ملايين الرسائل اليومية التي تبثها وسائل الإعلام المختلفة بما يضمن التخفيف من التأثيرات السلبية على مجتمعنا (الشميري: **د س. ص25**)

2.3. أهداف التربية الاعلامية:

إن الهدف من التربية الإعلامية هو تمكين الأفراد في المجتمع من الوصول إلى فهم لوسائل الإعلام الاتصالية التي تستخدم في مجتمعهم، والطريقة التي تعمل بها هذه الوسائل، ومن ثم تمكينهم من اكتساب المهارات في استخدام وسائل الإعلام للتفاهم مع الآخرين والمتأمل في تعريف التربية الإعلامية وفي الهدف الذي تسعى لتحقيقة وتطورها حتى وصلت إلى ما وصلت عليه، يدرك أنها لا تخاطب ولا تحمل وسائل الإعلام على نحو مباشر مسؤولية الآثار السلبية التي يتعرض لها المجتمع إثر تعرضهم لهذه الوسائل، بل يرى أنها تتجه إلى متلقي ومستخدمي وسائل الإعلام لفهم ماهية الإعلام ومن بين أهدافها نجد:

. تطوير مهارات التعرف على طبيعة وسائل الإعلام وتكنولوجياتها ولغتها السمعية البصرية والافتراضية

. تطوير مؤهلات التعرف على عمليات البناء وإعادة البناء وتمثيل الواقع من خلال وسائل الإعلام

. التعريف بسلطة وسائل الإعلام والتقنيات التي تستخدمها في توصيل أو تبليغ رسائلها والآثار الاقناعية لهذه الوسيلة.

. تعليم مناهج وطرق فك الرموز وتحليل المحتويات التي تنتجها وتبثها وسائل الإعلام.

. التعرف على مصادر الرسائل الإعلامية و التعريف بتأثيرات وسائل الإعلام على القيم والسلوكيات الفردية والجماعية.

. تطوير مهارات التعبير الشخصي والحكم النقدي والاختيار الانتقائي للمنتجات والمعلومات التي تروجها وسائل الإعلام.

. تطوير قدرات التعرف على العالقة بين المحتوى الإعلامي والواقع.

. ملاحقة التطورات السريعة والمتلاحقة في تكنولوجيا الاتصال وبناء الشبكات والمجتمعات الافتراضية، والإفادة منها بشكل جيد بالنسبة للفرد والمجتمع.

. تنمية التفكير النقدي لدى الصغار، والكبار بحيث يتمكن الفرد من امتلاك أدوات الاختيار والتحليل والإدراك والتمييز بين الوسائل ومحتواها وأدواتها في التأثير على المتلقيين، وتجنب التأثيرات السلبية أو الضارة أو الإفادة من التأثيرات الإيجابية.(عبد الحميد: **2012.ص123**)

4. المحور الرابع: التربية الإعلامية كأداة لتجنب الشباب والمراهقين في الوقوع في فخ الجريمة السيبرانية.

رغم الاختلاف السائد بين التربويين والإعلاميين حول مفهوم التربية الإعلامية إلا أنهم يتفقون على أهميتها في المنهج التربوي، فالتربية الإعلامية ضرورة واحتياج عصري تساهم بشكل كبير في بناء الإنسان، وذلك من خلال تنمية أساليب التفكير الناقد وتدعيم مهارات المتعلم في البحث والتحليل والتقييم لكل ما يعرض عبر وسائل الإعلام خاصة الإلكترونية منها خصوصا في ظل الاستخدام المتزايد للوسائط الإلكترونية والحاسوبية في نقل وإيصال المعلومات وكذلك في ضوء مواجهة التحديات التي أفرزتها تحول العالم من مجتمع صناعي إلى مجتمع معلوماتي وظهور ما يسمى بظاهرة الجريمة الإلكترونية "السيبرانية".

حيث أن تدفق استخدام هذه التكنولوجيا أدى إلى الخروج عن الدائرة الإيجابية في استعمالها والدخول في عالمها السلبي، فكلما ازداد سوء استخدامها تفاقمت خطورتها التي أدت إلى ظهور نوع جديد من الجرائم المعروفة باسم الجريمة الإلكترونية التي يكون مسرحها افتراضي وضحاياها من الواقع كما أن التطور الملموس الذي بلغته مختلف أجهزة تقنيات المعلوماتية جعلت الجريمة الإلكترونية في تطور مستمر إلى جانب تطور أساليب ارتكابها، مما أسفر إلى ظهور أشكال

جديدة لهذه الجريمة التي لها علاقة وطيدة باستخدام شبكة الانترنت، حيث أنها تعتبر من أخطر الجرائم المستحدثة في عصرنا الحالي التي ترتكب من طرف مجرمين في قمة الذكاء والاحترافية في مجال المعلوماتية الأمر الذي يصعب استيعاب هذا النوع من الجرائم بغرض مكافحتها والوقاية منها فعلى هذا الأساس يصعب مواكبة التطور والسرعة في انتشار هذه الجريمة وهذا ما جعلنا نرى أن اعتماد التربية الإعلامية وتفعيلها تعتبر من بين الآليات والأدوات الكفيلة التي يمكن استخدامها كإستراتيجية على المدى البعيد من أجل محاربة هذه الظاهرة وتجنيب الشباب والمراهقين في الوقوع فيها لما لها من دور كبير وأهمية بالغة في هذا المجال من خلال ضرورة تلقي طلبة المدارس ومستخدمي الانترنت والمواطنين عموما دورات تثقيفية حول حماية خصوصيتهم المعلوماتية على شبكة الإنترنت وإقامة الندوات والدورات والورشات والمؤتمرات للتوعية حول الجرائم وأبعادها وتأثيرها على أمن المجتمع واستقراره.

وبالتالي تحقيق الوعي الإعلامي الإلكتروني لدى الشباب حول كيفية استخدام الوسائط الإلكترونية وكيفية التعامل مع محتوياتها حتى لا يتعرض لأي شكل من أشكال هذا النوع من الجرائم وتحقيق التفكير النقدي التأملي لفهم المنتجات الإعلامية حتى يصبح الشباب أفضل تكوينا وأكثر التزاما.

5. المحور الخامس: مستقبل الآليات الإعلامية والقانونية في مواجهة الجريمة الإلكترونية.

مع شيوع استخدام الكمبيوتر أواخر سبعينات القرن الماضي برزت ظاهرة القرصنة الإلكترونية، وسرعان ما تحول السلوك الذي بدا في بدايته انحرافا لمراهقين شغوفين بالتكنولوجيا، حربا تشن بين الدول، وهي تهدد منشئات حيوية كالمفاعلات النووية ومحطات الكهرباء كما تدمر المخزونات النقدية لبنوك ودول وتهتك أسرارا لا يراد لها الخروج إلى العلن، وكشفت أرقام وبيانات عالمية، تزايد الجرائم الالكترونية في مختلف أنحاء العالم، مع التوسع المتزايد لاستخدام الانترنت والأجهزة الذكية، وأظهرت دراسة لموقع "أرقام ديجتال" أن عدد ضحايا الهجمات والجرائم الالكترونية، يبلغ555 مليون مستخدم سنويا، وأكثر من 1.5 مليون ضحية يوميا، في حين تقع ضحية كل ثانية لهذه الهجمات، وأكثر أنواع الجرائم سرقة هويات وعددها 224 مليون سرقة، وأظهرت الدراسة أن مواقع التواصل الاجتماعي هي الأكثر اختراقا، إذ بينت أن أكثر من 600 ألف حساب فيسبوك يتم اختراقها يوميا وبينت الدراسة أن الكلفة السنوية المخصصة للأمن المعلوماتي قدرت بـ 100 مليار دولار، بعدما كانت في حدود 63,1 مليار دولار سنة 2011، ومن المتوقع أن تتجاوز 120 مليار دولار بحلول سنة 2017، وحسب تقرير نشرته شركة مشاريع الأمن السيبراني (**VENTURES CYBERSECURITY**) بعنوان: **Cyber Security Economy predictions 2017–2021**، فإن العالم سينفق ما قيمته 1 تريليون دولار خلال الفترة التي تمتد من 2017 الى غاية 2021 على منتجات وخدمات الأمن السيبراني لمكافحة الجريمة الالكترونية و في هذا الإطار فقد سجل فتح حوالي مليون وظيفة خاصة بالأمن السيبراني خلال سنة 2016، ومن المتوقع أن يكون هناك عجز بحوالي 1,5 مليون وظيفة خلال عام 2019.

ومن المتوقع أيضا أن تكبد الجرائم الالكترونية الاقتصاد العالمي حوالي 6 تريليون دولار بحلول سنة 2021 وهي ضعف الخسائر المسجلة سنة 2015 والمقدرة بحوالي 3 تريليون دولار، وأكثر الخسائر تحدث إما بسبب فقدان بيانات ومعلومات هامة أو نتيجة لتكلفة صيانة عمليات الاختراق أو بسبب احتيال وسرقة أموال من الشركات. (**https://jilrc.com**/الجريمة-الالكترونية-و-آليات-التصدي-له/)

1.5. سبل مواجهة الجريمة الالكترونية:

ـ الإجراءات المتخذة على المستوى العربي والعالمي لمكافحة جرائم الانترنت والحاسوب:

. **الشق الإعلامي:** يتحدد دور المؤسسات الإعلامية التقليدية والمنصات التفاعلية الإلكترونية المعروفة على مستوى العالم في مسؤوليتها الإجتماعية والأخلاقية تجاه الترويج للقواعد المعرفية والتعليمية الأساسية للتربية الإعلامية، وما تستوجبه هذه المنظومة من أدوات وإمكانيات تسهل على الدول والحكومات الحد على الأقل من الآثار السلبية لتكنولوجيات الإعلام والإتصال بشكل مكثف وتدريجي كفيل بتأطير الإستخدام العالي لمنصات الإعلام التفاعلي بوعي وعقلانية.

. **الشق التشريعي:** سنت عدد من الدول الأوربية قوانين خاصة بجرائم الانترنت والحاسوب مثل بريطانيا وهولندا وفرنسا والدنمارك والمجر وبولندا واليابان وكندا، كما اهتمت البلدان الغربية بإنشاء أقسام خاصة بمكافحة جرائم الإنترنت، بل إنها خطت خطوة إلى الأمام وذلك بإنشاء مراكز لاستقبال ضحايا تلك الجرائم.

أما على مستوى الدول العربية فقد قامت الدول العربية بالتوقيع على الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات وذلك بتاريخ 2010/12/21، كما أدت هذه الاتفاقية كذلك لميلاد قوانين عديدة لمكافحة ما يسمى بالجرائم الإلكترونية في السعودية والأردن وقطر والإمارات والعراق وسلطنة عمان. وصارت الاتفاقية سارية المفعول بعد تصديق الرئيس المصري عليها سنة 2015 ليكتمل نصاب الدول السبع المطلوبة لسريانها.

. **الشق الأمني:** إن مواجهة مخاطر الجرائم المعلوماتية تعتمد بشكل كبير على تبني إستراتيجية أمنية– مجتمعية متكاملة، والتي تعمل فيها أجهزة مكافحة الجريمة الرسمية في الدولة جنباً إلى جنب مع أفراد المجتمع ومؤسسات القطاع الخاص، هو ما يمكن من خلاله مكافحة الأنشطة الإجرامية في الفضاء الإليكتروني والتقليل من مخاطرها والحد من انتشارها، وهذه الرؤية تتسق مع نتائج الدراسات التي أجريت في بلدان مختلفة من العالم حول التعامل مع جرائم الإنترنت، والتي أوضحت أهمية مشاركة العديد من المصادر والمؤسسات الخاصة في تحمل جزءًا من المسؤولية فيما يتعلق بمكافحة هذه الجرائم والسيطرة عليها وتلك المصادر تتمثل في:

ـ مزودو خدمة الإنترنت الذين يملكون القدرة على تحديد ما يعرف بـ:(**Internet Protocol**) (**IP**) للمشتركين، ما يتيح إمكانية مراقبة الأنشطة الخطرة على الإنترنت وتقييد اشتراك المستخدمين المنخرطين في تلك الأنشطة.

ـ المواطن العادي بدوره كذلك يمكن أن يساهم من خلال تحمل مسؤولية حماية نفسه من الوقوع ضحية لجرائم الإنترنت باقتنائه برمجيات الحماية من الفيروسات.

ـ المصارف التجارية وشركات البطاقات الائتمانية عليها أيضاً مسؤولية كبيرة في حماية عملائها من خلال تطبيق إجراءات وقائية ضد الاحتيال، وكذلك تنصيب برمجيات مراقبة خاصة لتعقب النشاطات غير المعتادة على حسابات العملاء ووضع أنظمة لتنبيه العميل على كل عملية تتم على حسابه.

ـ المحققين الخاصين الذين يعملون بالتنسيق مع أجهزة العدالة الجنائية يمكن أن يلعبوا دوراً مهماً في مكافحة جرائم الإنترنت. (. **https://jilrc.com**/الجريمة-الالكترونية-و-آليات-التصدي-له/)

2.5. الجريمة المعلوماتية في التشريع الجزائري:

إنه وقبل صدور القانون رقم 04/09 المؤرخ في 2009/08/05 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام و الإتصال ومكافحتها كانت الجريمة المعلوماتية في النظام العقابي الجزائري تقتصر فقط على تلك الأفعال الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات وهي وفقا لدلالة الكلمة تنصرف إلى المعلومات والنظام الذي يحتوي عليها بما في ذلك شبكة المعلومات وهذه الأفعال في الحقيقة ما هي إلا جزء من الظاهرة الإجرامية .

لأجل هذا فقد تبنى المشرع الجزائري حديثا بموجب القانون 04/09 تعريفا موسعا للجرائم المعلوماتية واعتبر أنها تشمل بالإضافة إلى جرائم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات المحددة في قانون العقوبات من المادة 394 مكرر إلى المادة 394 مكرر 07 أي جريمة أخرى ترتكب أو يسهل ارتكابها بواسطة منظومة معلوماتية أو نظام للإتصالات الإلكترونية وبذلك لم يعد مفهوم الجريمة المعلوماتية في التشريع الجزائري يقتصر على الأفعال التي تكون فيها المنظومة المعلوماتية محلا للإعتداء بل توسع نطاقها لتشمل إضافة إلى ذلك تلك الأفعال التي تكون المنظومة المعلوماتية وسيلة لارتكابها.

ويذهب بعض الفقه الجنائي إلى القول بأن هذه الطائفة الأخيرة تشكل أهم الجرائم التي تتصل بالمعلوماتية وأكثرها إثارة للمشكلات القانونية، فهي تتكون بصفة عامة من بعض الجرائم التقليدية التي يتم ارتكابها بواسطة المعلوماتية فتكتسب داخل هذا الإطار خصائص جديدة لارتباطها بالحاسب الآلي والنظم المعلوماتية تتميز عن الصورة التقليدية لها وتؤدي بالتالي إلى صعوبة تطبيق النصوص التقليدية عليها وهي في ثوبها الجديد. ومن هذه الجرائم على سبيل المثال يمكن أن نتصور ارتكاب جرائم إرهابية ، جرائم التزوير أو جرائم أخلاقية ...بواسطة المنظومة المعلوماتية.(سعيداني نعيم: **2012-2013. ص 47.**)

. نتائج الدراسة:

ـ أغلب القنوات التلفزيونية ووسائل الإعلام الأخرى لا تخصص بتاتا مساحات إرشادية حول مناهج التربية الإعلامية، وإنما تسلط الضوء فقط على البرامج الربحية التي تستقطب أكبر قدر ممكن من الإشهار.

ـ الكثير من رواد منصات الإعلام التفاعلي لا يعون خطورة الإستخدام العشوائي لهذه المواقع، والدليل قيامهم بتشارك مجموعة كبيرة من الصور والفيديوهات والبيانات الخاصة بحياتهم الشخصية دون ضوابط أو قواعد.

ـ المراهقون والأطفال هم الفئة الأكثر تعرضا للجريمة السيبرانية حيث أنهم لا يتملكون ميكانيزمات الدفاع الأساسية التي تجنبهم الوقوع في فخ الابتزاز والتهديد، وهذا ما تحاول التربية الإعلامية إحقاقه على أرض الواقع.

ـ الجريمة الإلكترونية لا تزال تؤثر سلبا على الأفراد والمجتمعات بصورة متجددة تعكس ازدواجية التطور التكنولوجي والقرصنة الرقمية داخل الفضاءات الافتراضية، ما يؤكد صعوبة الحد من هذه الظاهرة في المستقبل.

ـ اللوائح التنظيمية والقوانين الردعية المتوفرة اليوم غير كافية لتأطير واحتواء الجريمة السيبرانية بفعالية ونجاح، حيث أنها لا تواكب تطور الأساليب الإجرامية في المجال الإلكتروني.

ـ التربية الإعلامية كمفهوم غير معروفة عند الكثير من الفاعلين في قطاع الإعلام الرقمي ومواقع التواصل الإجتماعي بأنواعها، على غرار المؤسسات والهيئات بأنواعها إضافة إلى باقي أفراد المجتمع.

ـ الدول النامية والمتخلفة لا تتوفر على الشروط الأساسية لولوج مجتمع المعرفة بالثقة والقوة المطلوبة والمتعلقة بعمليات التحكم والسيطرة على التدفق المعرفي والمعلوماتي، والذي ساهم في استفحال العديد من الظواهر والآفات السلبية كاختراق البيانات الشخصية للأفراد.

ـ أصبحت الأنترنت من ضروريات الحياة اليومية للمجتمعات الإنسانية مهما اختلفت سماتهم وخصائصهم النفسية والأنثربولوجية، الأمر الذي يجعل منها واحدة من الطفرات الإتصالية الكبيرة في التاريخ الإنساني.

ـ أكبر تحدي يواجه الدول والحكومات هو كيفية الحفاظ على الهوية والتراث المحلي وحمايته من خطر الاندثار أمام شمولية الإتصال الكوني والذي ألقى بظلاله على المقومات الحضارية للأمم والشعوب. (التصدي لمخاطر العولمة الثقافية).

. التوصيات والاقتراحات:

ـ العمل على تطوير وتنقيح النصوص القانونية المتعلقة بتنظيم التفاعل داخل المجتمع الإفتراضي بهدف تحديد حقوق وواجبات مستخدمي مواقع التواصل الإجتماعي وغيرها من المنصات الإلكترونية الأخرى.

ـ ضرورة الترويج للتربية الإعلامية كآلية داعمة للمقاربات القانونية قصد الحد ولو نسبيا من إرهاصات الجريمة الرقمية على مختلف البناءات والأنساق الاجتماعية الأخرى.

ـ يجب توعية الراشدين من الأمهات والآباء والنخب بمسؤوليتهم تجاه النشء عن طريق التركيز على استحضار الوازع الديني ومرافقة أبنائهم أثناء إستخدامهم لهذه الوسائط التكنولوجية المتطورة. (تحقيق معايير التعرض الانتقائي)

ـ إقناع المؤسسات الإعلامية مهما تنوعت اختصاصاتها بإلزامية إدراج قواعد التربية الإعلامية ضمن محتوياتها البرامجية بهدف المساهمة في تحسيس المجتمع عامة بخطورة الجريمة السيبرانية على كافة المستويات والأصعدة.

ـ إشراك الخبراء والباحثين من مختلف المشارب العلمية في عملية ابتكار واقتراح البدائل والحلول التقنية والقانونية والإعلامية القادرة على تسهيل مهمة استغلال تكنولوجيا المعلومات بشكل فعال ومثمر.

ـ تعريف الأجيال القادمة بماهية التربية الإعلامية يحتاج في حقيقة الأمر إلى تضمين هذا المتغير كمنهج تكميلي في الأطوار الدراسية الثلاث قصد تعميم دراسته داخل المنظومة التربوية، وذلك قصد تحقيق أهداف التربية الإعلامية على المدى الطويل.

. خاتمة:

إن التربية الإعلامية ترتكز على باقة من المتغيرات الواجب توفرها عند كل مؤسسات التنشئة الإجتماعية، أهمها المسؤولية الإجتماعية للوسائل الإعلام إضافة إلى مؤسسات التشريعية والأمنية في البلاد ودون أن ننسى كذلك دور التربية الدينية والأسرية في إرساء مظاهر التواصل البناء والأخلاقي بين أفراد المجتمع سواء في الحيز الإجتماعى الواقعي أو من خلال التفاعل في عمق المجتمع الافتراضي وعليه فإن حتمية تأطير الاتصال الإلكتروني تستوجب علينا التفكير أكثر في كيفية توظيف التربية الإعلامية كأداة مناسبة للحد من الجريمة السيبرانية على شبكة الانترنت وأيضا وجوب تقبل الإستخدام الكثيف لهذه الوسائط التكنولوجية والتأقلم مع مجمل التغيرات التي أحدثتها على البنى الوظيفية والقيمية للمجتمعات البشرية، فالإعلام الجديد صار يجسد موضة التواصل الإنساني في عصر تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة.

. **قائمة المصادر والمراجع:**

1. القائمي،علي. (1988). أسس التربية. (ط1). لبنان: دار البلاء.

2. كايف هبة، مصطفى.(2017). مداخل إلى الإعالم التربوي الجديد.(ط1). عمان: دار الإبتكار.

3. عبد الفتاح، علي. (2015). العالم الرتبوي. الأردن: دار الإيمان.

4. الصرايرة، ماجدة أحمد. (2014). الإعلام التربوي. (ط2). عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع.

5. مكماش، عائشة. (2006/2005). جريمة الإهمال العائلي حقيقتها وأسبابها وعلاجها. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير. قسم الشريعة والقانون، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر.

6. الردفاني، محمد قاسم أسعد. (2014). تحقيقات الشرطة في مواجهة تحديات الجرائم السيبرانية. (د ط). (د ب).

7. مسعودي، لويزة. (2010/2009). اتجاهات الطلبة نحو استخدام الإنترنت في تحقيق التعليم الذاتي. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير. قسم علم النفس وعلوم التربية، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة الحاج لخضر باتنه، الجزائر.

8. المحمود العمر، رضوان. (2007). التسويق الدولي. (ط1). الأردن: دار للنشر.

9. بوباح، عالية. (2011). دور الإنترنت في مجال تسويق الخدمات. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير. قسم العلوم التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة.

10.أطلع عليه يوم: 2019/06/07، على الساعة: 11:45، على الرابط: **https://www.mobt3ath.com/dets.php?page=185**

11. عبد الرحمن عزي.2003 .دراسات في نظرية الاتصال؛ نحو فكر إعلامي متميز. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.ص 143-144.

12. الشميري، فهد عبد الرمحان. (ب س). التربية الإعلامية، كيف نتعامل مع الإعلام. زيارة الموقع في 2020/02/20. **Mediaeducation**

13. فهد، بن عبد الرحمان الشميري، فهد.(د س). التربية الإعلامية كيف نتعامل مع الإعلام. الرياض: فهرسة الملك فهد.

14. عبد الحميد، محمد. (د س). التربية الإعلامية والوعي بالأداء الإعلامي. القاهرة: عالم الكتب.

15.أطلع عليه يوم: 2020/02/14، على الساعة: 11:15، على الرابط: **https://jilrc.com**/الجريمة-الالكترونية-و-آليات-التصدي-له/

16. سعيداني نعيم،(2013/2012). آليات البحث والتحري عن الجريمة المعلوماتية في القانون الجزائري، مذكرة ماجستير، علوم قانونية، تخصص علوم جنائية، جامعة الحاج لخضر، باتنة.